وقد جاءت الاحداث في لبنان متزامنة مع جولة كيسنجر في المنطقة ، ومع هذا الحرص الذي وصل ذروته في تدخل المقاومة وسيطا بين الجيش والمتظاهرين في صيدا لتهدئة الاوضاع بسحب الجيش منها ، فقد وجدت القوى الانعزالية فرصتها في التعبئة غير المباشرة ضد المقاومة بما تروجه عن وجود « سلطتين » و « دولتين » على الارض اللبنانية . غير ان مصلحة المقاومة كانت تفرض عليها ان تضبط اعصابها رغم خسارتها الكبيرة باستشهاد معروف سعد الذي توفي متأثرا بجراحه في ٦ آذار والذي خسرت فيه المقاومة رفيق نضال وواحدا من الرعيل الاول الذي كان له شرف الكفاح ضد الحركة الصهيونية قبل ١٩٤٨ ، وتمكنت حركة المقاومة رغم هذا الجرح من تفويت الفرصة باستفزازها وجرها الى المصادمة ، رغم انها اثناء الازمة ظلت وفية للبنان فكانت بوجودها نفسه سببا في وقف النزف الدموي الذي تعرضت له صيدا .

الاردن

تشير الانباء الواردة من الاردن الى ان ثمة ما يسميه الفلسطينيون هناك بـ « أيلول سياسي » موجه ضد المواطنين الفلسطينيين يستهدف الضغط عليهم والتمييز ضدهم بأمورهم الحياتية . وقد بدأ هذا « الايلول » بعد مؤتمر قمة الرباط مباشرة وحذرت منه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي صدر عنها بيان ذكرت فيه انها درست « المعلومات المتوافرة عن الوضع الراهن في الاردن وخاصة ما يتعلق منها بالمشاريع التي يتم الاعلان عنها او اشاعتها والتي تحاول المساس بالهوية الوطنية لشعبنا الفلسطيني وحقوقه والضغط على مصالحه المعيشية وتكريس سياسة التمييز الاقليمي البغيضة ضده ... ان نشر مثل هذه المشاريع يهدف كذلك الى زرع روح انعدام الثقة وتمزيق اواصر الاخوة والتضامن بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والاردني . لقد أكدت قرارات قمة الرباط والالتزامات التي ترافقت معها أمام مجموع الملوك والرؤساء العرب والاوضاع التي اتفق على الحفاظ عليها في الجلسات السرية والخاصة على عدم المساس بالاوضاع الفلسطينية بأي وجه من الوجوه حتى يتم تحرير الارض واقامة السلطة الوطنية » (وفا ٧٤/١١/٢٤) .

وردا على اجراءات التضييق هذه صرح مصدر مسؤول في المنظمة بأن « منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد كامل لتحمل مسؤولياتها تجاه جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين المقيمين في الاردن ، على ان يتم تحويل المبالغ التي قررها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في ايلول ١٩٦٧ ، بالاضافة الى المبالغ التي قررها مؤخرا مؤتمر القمة العربي في الرباط ، لحساب منظمة التحرير الفلسطينية بدلا من الاردن الذي يتقاضى هذه المساعدات للقيام بالالتزامات تجاه مواطنينا في الضفة الغربية وشرق الاردن » (وفا ١٢/٧) .

غير ان هذه الاوضاع غير الطبيعية كان يؤمل ان يوضع لها حد في الاجتماع الرباعي الذي عقد في القاهرة يومي ٤ و٥ كانون الثاني الماضي والذي ضم وفودا رئسها وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والاردن ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة . وكان المجلس المركزي للمنظمة قد اتخذ قرارا في اجتماعه يوم ٧٤/١٢/١٤ بـ « أهمية المؤتمر الرباعي في اقرب وقت ممكن حتى يتمكن من وضع مقررات الرباط موضع التنفيذ بما ينسجم تماما مع المحافظة على جميع الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني في شرقي الاردن دون ان يؤثر ذلك على القرارات السياسية لمنظمة التحرير وعلى اعتبار ان هذه القرارات تكف يد الملك حسين عن الشعب الفلسطيني » (وفاه ١٢/١) .

قدم رئيس الوفد الفلسطيني السيد فاروق قدومي الى المؤتمر مشروعا لتنفيذ مقررات الرباط نص على ما يلي : « ١ ــ استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الاردنية تجاه شعبنا في المناطق المحتلة وعدم المس بالحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الاردن ، مثل حق العمل والجنسية والتنقل . ٢ ــ تأليف لجان ثنائية بين المنظمة وكل من مصر وسوريا والاردن لتنظيم العلاقات والجهود التي تكفل تنفيذ قرارات الرباط في جميع الميادين ومختلف المجالات والاصعدة . ٣ ــ تدعيم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها في الاردن بما يكفل تنفيذ قرارات الرباط ودعم صمود شعبنا ودوره النضالي في الوطن المحتل . ٤ ــ دعم المنظمة في نضالها على الصعيد الدولي لتنفيذ قراري الامم المتحدة رقم ٢٤١ و ٢٤٢ اللذين صدرا